

Distr.: General
15 November 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

يسرني بصفتي رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أن أقدم تقريرتي النهائي عن نتائج الدورة السبعين لمجلس الإدارة التي عقدت في جنيف من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وكما تعلمون فإن مجلس الإدارة يرحب منذ عام ٢٠٠٨ باستعداد حكومي العراق والكويت للشروع في إجراء مشاورات تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بشأن الرصيد غير المسدد الذي لا يزال مستحقا للكويت والبالغ ٢١,٧ بليون دولار حاليا. وخلال الجلسة العامة الافتتاحية، تحدث أمام المجلس وفدا الكويت والعراق. واستغل أعضاء المجلس هذه المناسبة للإعراب عن تأييدهم القوي لاستئناف المشاورات في أبكر وقت ممكن، وفي هذا الصدد، يجري إرسال رسائل إلى كلا الحكومتين بتوجيه من المجلس.

وفيما يتعلق بمسألة الترتيبات اللازمة لكفالة إيداع المدفوعات في صندوق التعويضات، طلب المجلس أن أبرز في هذا التقرير أهمية استمرار تطبيق الترتيبات الحالية، أو قيام حكومة العراق بإنشاء آلية مناسبة تخلف هذه الترتيبات من أجل تحويل ٥ في المائة من عائدات النفط العراقي إلى صندوق التعويضات.

وفيما يتعلق ببرنامج متابعة التعويضات البيئية الذي أنشئ بموجب المقرر ٢٥٨ (٢٠٠٥)، نظر المجلس في مسألة الخيارات الممكنة للبرنامج في المستقبل. وإذ أكد المجلس من جديد أن ولاية البرنامج تتمثل في ضمان أن تنفق الأموال على تنفيذ مشاريع الإصلاح البيئي بطريقة شفافة ومناسبة وأن تظل المشاريع الممولة في إطار الأنشطة المعقولة، فقد حدد خمسة معايير بوصفها نظاما وضوابط هيكلية ليوصل النظر فيها بغرض تحقيق تلك الولاية في الأجل القريب. ورأى المجلس أنه بإنشاء الحكومات المشاركة لهذه النظم والضوابط وتوفيرها ل ضمانات كافية، يصبح بوسعها وينبغي لها أن تنجز ولاية البرنامج في الأجل



القريب. وقد أنشأ المجلس فريقاً عاملاً جديداً مفتوح العضوية بغرض مواصلة النظر في هذه المسألة وفي آراء الحكومات المشاركة وحكومة العراق. ويتوقع المجلس أن يتخذ قراراً بشأن هذه المسألة في الدورة المقبلة.

وستعقد دورة المجلس التالية في الفترة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

وبالدفع التي سُدَّتْ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى التسعة المتبقين من أصحاب المطالبات الموافق عليها (في فئتي مطالبات الشركات والحكومات) من صندوق التعويضات، كلها كانت من نصيب الكويت، يبلغ إجمالي التعويضات التي أتاحتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى اليوم حوالي ٣٠,٧ بليون دولار أمريكي، بينما يبلغ مجموع الرصيد غير المسدد ٢١,٧ بليون دولار.

(توقيع) كريستيان ستروهل

رئيس مجلس الإدارة